ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

# الازمات الاقتصادية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٨-٢٠٢٠) دراسة تاريخية

أ.م.د. علي جودة صبيح
أ.م.د. سكنة جهيه فرج
جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي

**الملخص**

يتأثر النشاط الاقتصادي في مختلف دول العالم سلباً او ايجاباً بأزمات عدة ومنها الازمات الاقتصادية ،ولكن هذه الازمات تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية.

و مر العراق باضطرابات اقتصادية حادة خلال المدة ٢٠١٤-٢٠٢٠ اثرت تأثير مباشر ، فقد وقع بين أزمتين. الأولى كان ما سمي بالأزمة أو الصدمة المزدوجة بسبب سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على عدد من المحافظات العراقية بالتزامن مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وسرعان ما تعافت من الأزمة حتى حدثت مرة أخرى. أزمة ثلاثية قوية أخرى (سياسية – صحية – اقتصادية). وانعكست هذه الأزمات على مجمل أنشطة وقطاعات الاقتصاد. وانخفضت معدلات النمو، وارتفعت معدلات البطالة، واتسعت فجوة الفقر، وارتفعت الديون إلى مستويات عالية، وزاد عجز الموازنة العامة للبلاد، وواجهت السياسة النقدية ضغوطا كبيرة. وانخفض حجم الاحتياطيات بشكل كبير من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، بسبب انهيار سعر برميل النفط وتراجع حجم الإيرادات المالية للبلاد.

الكلمات المفتاحية :الازمة المزدوجة، ازمة ثلاثية متعددة الابعاد، ازمة كورونا، أسعار النفط، صدمة كورونا، الاختلالات الهيكلية.

**Abstract**

Economic activity in various countries of the world is affected negatively or positively by several crises, including economic crises, but these crises differ in developed countries from them in developing countries.

Iraq went through severe economic turmoil during the period (2014-2020) , and was caught between two crises. The first was what was called the crisis or double shock due to the control of the terrorist organization ISIS over a number of Iraqi governorates, coinciding with the decline in oil prices in global markets. She quickly recovered from the crisis until it happened again. Another strong triple crisis (political - health - economic). These crises affected all activities and

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

sectors of the economy. Growth rates declined, unemployment rates rose, the poverty gap widened, debt rose to high levels, the country's general budget deficit increased, and monetary policy faced great pressure. The size of reserves decreased significantly in order to maintain financial and monetary stability, due to the collapse of the price of a barrel of oil and the decline in the volume of the country's financial revenues.

Keywords: double crisis, triple multi-dimensional crisis, Corona crisis, oil prices, Corona shock, Structural imbalances.

**المقدمة:**

تعرض الاقتصاد العراقي منذ منتصف ٢٠١٤-٢٠٢٠ الى العديد من الازمات انعكست على الأوضاع الاقتصادية في العراق. فما لبث ان تعافي من ازمة مزدوجة خانقة تسبب بها احتلال تنظيم داعش لمناطق واسعة من العراق رافقها انهيار أسعار النفط والتي أدت الى زيادة الديون العامة للبلد وارتفاع مستويات عجز الموازنة، فضلا عن انهيار البنية التحتية في المدن التي سيطر عليها تنظيم داعش، حتى عاد ليقع مرة أخرى في ازمة مركبة متعددة الابعاد على اثر تفشي جائحة كورونا Cvied-١٩ وإجراءات التباعد الاجتماعي والحجر والتي أدت الى تعطيل اغلب النشاطات الاقتصادية ، مما انعكس على أسواق النفط والتي فقدت نحو ٥٠% من قيمتها لتشهد الإيرادات العامة للبلد تراجعاً حاداً واستنزاف ما تبقى من فوائض موازنة عام ٢٠١٨، وقد اقترن ذلك باستمرار المظاهرات منذ تشرين الثاني ٢٠١٩ بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، بالتزامن مع المأزق السياسي الذي مر به البلد. وفي خضم هذه الأوضاع، كان لابد من تنفيذ حزمة من الإصلاحات في الأمد القصير او في الأمد الطويل لمواجه الازمات من اجل بناء اقتصاد متنوع يقوم على قاعدة واسعة من القطاعات الاقتصادية.

يسعى البحث الى توضيح تداعيات وانعكاسات واثار الازمات التي عاشها العراق خلال المدة ٢٠١٤-٢٠٢٠ على أوضاع وافاق المؤشرات الكلية الرئيسة فيه من ناحية تاريخية .

**مشكلة البحث:** يمكن صياغة المشكلة في السؤال الاتي؟ ما هي التداعيات التي انبثقت من الازمة الثلاثية على الاقتصاد العراقي في خضم تدهور أسعار النفط وعدم الاستقرار السياسي والصحي في البلد.

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها في إن للازمات المالية ارتدادات سلبية على مجمل أوضاع الاقتصاد العراقي، أدت الى إعاقة نموه ودخوله في ركود ممتد وطويل، كونه اقتصاداً ريعي احادي الجانب يعتمد على المورد النفطي.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

**المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للازمات الاقتصادية**

**اولاً: مفهوم الازمات الاقتصادية**

١- مفهوم الازمات الاقتصادية

الازمة الاقتصادية (Economic Shock) بشكل عام تعني الهزة أو الرجة أو الاضطراب الذي يصيب المتغيرات الاقتصادية. لكن المعنى الإصطلاحي لها متعدد ويختلف بحسب وجهات نظر المتخصصين، إذ اقر البعض منهم ان الازمة الاقتصادية ما هي إلا أحداث تطرأ على الاقتصاد بصورة غير متوقعة، وتؤدي إلى اضطرابات تصيب متغيراته الاقتصادية. وعرفت أيضا بأنها الأحداث المفاجئة التي يواجهها الأفراد، والشركات، وتكون هنالك صعوبة في التكييف معها، إذ ان الاعتقاد بثبات الأسعار في المدى القصير وفقاً لكينز يعد عاملاً رئيسياً يحول دون تكيف الاقتصاد بسرعة مع الازمات، ومع ثبات الأسعار على المدى القصير، لا يتحقق التوازن بين الأسعار والكميات المطلوبة من السلع والخدمات بسرعة، وبدلا من ذلك يضطر الاقتصاد إلى الاستجابة للصدمات في الأجل القصير من خلال التغيرات في الناتج، والعمالة بدلا من التغيرات في الأسعار، ويتطلب استعمال أحد السياسات الاقتصادية الكلية لغرض امتصاص وتقليل تأثير الازمة واستعادة التوازن (**الهذال،٢٠١٦،ص٦٥**). فيما أقرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ان الصدمة هي حدث غير متوقع ناتج عن وقائع لا يمكن التكهن بها، ومن الممكن ان تضر بذلك الاقتصاد إذا كانت الازمة سلبية أو ان تعطيه دافعا إلى الأمام إذا كانت الازمة إيجابية، وغالبا ما تكون من خارج الاقتصاد، وتكون لها تأثيرات متعددة على المتغيرات الاقتصادية(منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة،٢٠١٧،ص١٨٦) .

وذهب رأي أخر إلى انها التغيرات الخارجية التي تسبب التذبذب في الاقتصاد، وتؤدي إلى انتقال المنحنيات (منحنى الطلب الكلي، منحنى العرض الكلي). وتسمى صدمة طلب عندما تؤدي تلك الازمات إلى انتقال منحنى الطلب الكلي(AD)، فيما تسمى صدمة عرض عندما تؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي(AS). وتؤثر هذه الازمات في أداء الاقتصاد ودفع الناتج والاستخدام بعيداً عن منطقة التوازن(جوارتيني واستروب،١٩٩٩،ص٢٣٦).

فحين تكون الازمة إيجابية تؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي والاستخدام وخفض المستوى العام للأسعار، وبالتالي زيادة الدخل والاستهلاك، وحين تكون الازمة سلبية تؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي والاستخدام مما يتسبب بانخفاض مستوى الدخل، والاستهلاك، وارتفاع نسبة البطالة وارتفاع المستوى العام للأسعار(معله،٢٠١٧،ص١٦٥).

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

**ثانياً: الازمة المزدوجة وآثارها في الاقتصاد العراقي**

واجه العراق في عام ٢٠١٤ ازمة أطلق عليها بالأزمة المزدوجة (تنظيم داعش الارهابي وانخفاض أسعار النفط)، ادت هجمات داعش الى فرض ضغوط على الموازنة بزيادة الانفاق على الاحتياجات العسكرية والإنسانية، كما هددت أمن المرافق النفطية، في حين اتسمت هبوط اسعار النفط بالقوة نظراً لطبيعة وهيكل الاقتصاد العراقي الذي لا يتسم بالتنوع، كما ان النفط يمثل صادرات العراق الوحيدة فعلياً، وقد بدأت آثار الازمة تتكشف فعليا بعد منتصف عام ٢٠١٤ وبداية عام ٢٠١٥ .

**١- ازمة عام ٢٠١٤ واختلال القطاع المصرفي**

تكبد القطاع المصرفي العراقي خسائر كبيرة، اذ استطاع التنظيم الارهابي ان يستولي على المصارف العامة والخاصة وما فيها من ودائع عامة وخاصة الى جانب ارصدة بعض المؤسسات والشركات الصغيرة التي غادرها اصحابها بسبب الحرب.

كما سيطر تنظيم داعش نهاية عام ٢٠١٤ على أربعة حقول نفط في شمال العراق، وكان يسيطر على سبعة حقول في منتصف العام ذاته، وعلى ٣ ملايين برميل بعد استيلائه على المدن والاماكن المارة بها الانابيب عن طريق سحب ما في خطوط الانابيب والخزانات ومحطات الضخ، فقد كان تنظيم داعش يستخدم جانباً من النفط المنتج لتوفير ما يلزمه من إمدادات، كما استخدم داعش عائدات النفط التي يقوم بتهريبها وبيعها بخصم كبير في السوق السوداء ليدفع مكافآت عناصره المقاتلة وقياداته ولتمويل انشطته (كوبا غفينادزة وامجد حجازي، ٢٠١٥، ص٧)، وتقدر التقارير ان الايرادات التي جناها تنظيم داعش من النفط في عام ٢٠١٥ بمبلغ يتراوح بين(٤٠٠-٥٠٠) مليون دولار(**تقرير الأمم المتحدة، ص٧**).

من ناحية آخرى، تسبب تنظيم داعش بأزمة إنسانية كبيرة، اذ ارتفعت عدد الوفيات بين المدنيين بسبب العنف لتصل الى نحو١٧٠٨٠ شخص عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع ٩٥٩١ شخص عام ٢٠١٣، فضلاً عن تهجير ٤ ملايين عراقي داخليا ونحو ٢٥٠ ألف لاجئ سوري، وتشير التقديرات الى ان هناك أكثر من ٨.٧ مليون عراقي (٢٢.٥% من مجموع السكان) بحاجة للمساعدة الإنسانية، مما تسبب بفرض ضغوطاً مالية كبيرة على الحكومة العراقية

( TheWorldBank,2016,p5 )

**٢- ازمة عام ٢٠١٤ واختلال الناتج المحلي الاجمالي:**

يعاني الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في العراق اختلالاً هيكلياً كونه يعتمد على الصادرات النفطية فقط والذي يشكل نحو ٦٣% منه ونحو٩٣% من موارد البلد، وقد شهد خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣ نمواً

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

ملموساً وواضحاً، وتبعاً لذلك شهد الناتج المحلي من دون النفطي نمواً ملحوظاً بلغ ما يقارب ٩.٥% وكانت أكثر من نصفها من الأنشطة الخدمية، مما يعكس هشاشة واختلال الـ GDP وضعف مساهمة الانشطة الأخرى، وان تحليلها يبين اعتماده كلياً على الايرادات المتأتية من النفط، مما يدل على ان الاقتصاد العراقي بات دالة لسوق النفط(**شريف،٢٠١٣،ص١٣٧**)، وادناه جدول يوضح مساهمة الأنشطة في الناتج غير النفطي وقد تركت الازمة المزدوجة آثاراً كبيرة عمقت من مشكلاته المتفاقمة، وكانت الخسائر الناجمة عن النزاع هائلة، إذ تسبب الصراع في انكماش GDP من دون النفط خلال المدة ٢٠١٨-٢٠١٥ وتمثل الضرر في تدمير البنى التحتية والأصول وتعطل التجارة، وتوقف الاستثمارات لانعدام الثقة لدى المستثمرين، وزيادة العجز، وبحلول عام٢٠١٧ بلغت الخسائر التراكمية في الناتج غير النفطي ما يقارب ١٢٤ ترليون دينار عراقي، أي ما يعادل ٧٢% من GDP لعام٢٠١٣ و ١٤٢%من GDP غير النفطي.

تشير الإحصاءات الى إن إجمالي الاضرار التي خلفها داعش في المناطق التي طالتها عملياته الارهابية منذ منتصف عام ٢٠١٤ نحو ٤٥ مليار دولار، في حين بلغت الخسائر بنحو ٦٣.٨ مليار دولار، كان الضرر الأكبر فيها في قطاع الإسكان الى جانب قطاعي الصحة والتعليم، في حين كانت الصناعة والتجارة والزراعة الأكثر تضرراً، الى جانب ذلك تقدر الحكومة العراقية ان قطاع الامن تكبد اضرارا بنحو ١٣ مليار دولار .

جدول(١) مساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج غير النفطي للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

| الانشطة الاقتصادية | الحصة في الناتج غير النفطي(%) | |
|---|---|---|
| | ٢٠٠٤-٢٠١٣ | ٢٠١٤-٢٠٢٠ |
| **الزراعة والغابات والصيد** | ٩.٩ | ٦.٦ |
| **الانواع الاخرى من التعدين** | ٠.٦ | ٠.٣ |
| **الصناعة التحويلية** | ٤.٤ | ٣.٤ |
| **الكهرباء والماء** | ٢.٩ | ٤.٤ |
| **البناء والتشييد** | ١٠.٣ | ١٠.٦ |
| **النقل والمواصلات والخزن** | ١٢.٣ | ١٥.٦ |
| **تجارة الجملة والمفرد..الخ** | ١٣.٩ | ١٤.١ |
| **البنوك والتأمين** | ٢.٧ | ٢.٥ |

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

| | | |
|---|---|---|
| **ملكية دور السكن** | ١٣.٩ | ١١.٣ |
| **الحكومة العامة** | ٢٥.٠ | ٢٧.٢ |
| **الخدمات الشخصية** | ٣.٩ | ٣.٣ |
| **مجموع الانشطة الاقتصادية عدا النفط** | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: - علي مرزا، قضايا اقتصادية في العراق ٢٠٠٤-٢٠٢٠: الهيكل الإنتاجي، السياسات المتبعة والأزمات الحالية، متاح على الرابط http://iraqieconomists.net/ar

وما ان بدأت ملامح الازمة المزدوجة تظهر مع بداية عام ٢٠١٥ بتدهور أسعار النفط واحتلال داعش لمناطق شاسعة من الأراضي وتخريبه للبنية التحتية والتي فرضت نفقات اضافية لتمويل هذه الحرب، الى جانب توفير الحاجات الاساسية للمتضررين من هذه الحرب، لينخفض GDP بشكل ملموس وواضح، وتراجعت ادوار قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة، فقد انخفضت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من ٤.٤% في الـ GDP خلال ٢٠٠٤—٢٠١٣ الى ما يقارب ٣.٤% خلال ٢٠١٤- ٢٠١٧، وانخفض نشاط القطاع الزراعي في الناتج غير النفطي الى نحو ٦.٦% خلال المدة ٢٠١٤- ٢٠١٧ بالمقارنة مع ما يقارب ١٠% خلال المدة ٢٠٠٣—٢٠١٣ ، في حين شهدت قطاعات تجارة الجملة والمفرد والنقل والمواصلات والحكومة العامة والكهرباء والماء ارتفاعات ملموسة.

ومن جانب آخر، ان النظر الى الصادرات العراقية يبين ارتكازها بشكل أساسي على سلعة النفط، بل ان جل الصادرات نفطية، إذ تشكل نحو ٩٩% وما تبقى هو للصادرات من غير النفط ، وان تحليل ميزان المدفوعات يبين ارتكازه بشكل مطلق على الصادرات النفطية، مما يعكس تشوهاً واختلالاً صارخاً في GDP.

**٣- ازمة عام ٢٠١٤ والنفط والموازنة والدين العام.**

كانت ولازالت الموازنة تمثل وبشكل صارخ عن أحادية الجانب للاقتصاد، وأصبح عجز أو فائض الموازنة مرتبط بكميات النفط واسعاره، ومن ثم فإن الموازنة العامة في البلد هي رهينة لسعر برميل النفط، وتدهوره يؤدي إلى حدوث اختلالات في الاقتصاد العراقي المختل أصلاً، والذي يواجه مشاكل على المستوى الأمني والسياسي والاجتماعي، الى جانب ما خلفه النظام السابق من مشاكل وتحديات كبيرة، وفي سياق الازمة

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

المزدوجة شهدت الموازنات العراقية خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٧ عجوزات كبيرة جراء انخفاض جراء تدهور النفط والانفاق المتزايد نتيجة تزايد تكلفة الحرب على الإرهاب.

ومن الشكل (١) يتبين بشكل واضح مدى اعتماد موازنة العراق على المدخولات النفطية إذ كانت نحو ٩٣% من ايرادات الموازنة لعام ٢٠١٤، ومن ثم تراجعت لتصل الى ٧٧% عام ٢٠١٥ بسبب تأثيرات الازمة وتدهور أسعار النفط جراء الحرب مع داعش، وبعد ان استعاد العراق المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش وعودة سعر برميل النفط الى مستويات ما قبل الازمة، بدأت تزداد تبعاً لذلك نسبة مساهمة موارد النفط في ايرادات الموازنة.

شكل (١) ايرادات الموازنة العامة العراقية للمدة(٢٠١٤-٢٠١٨)

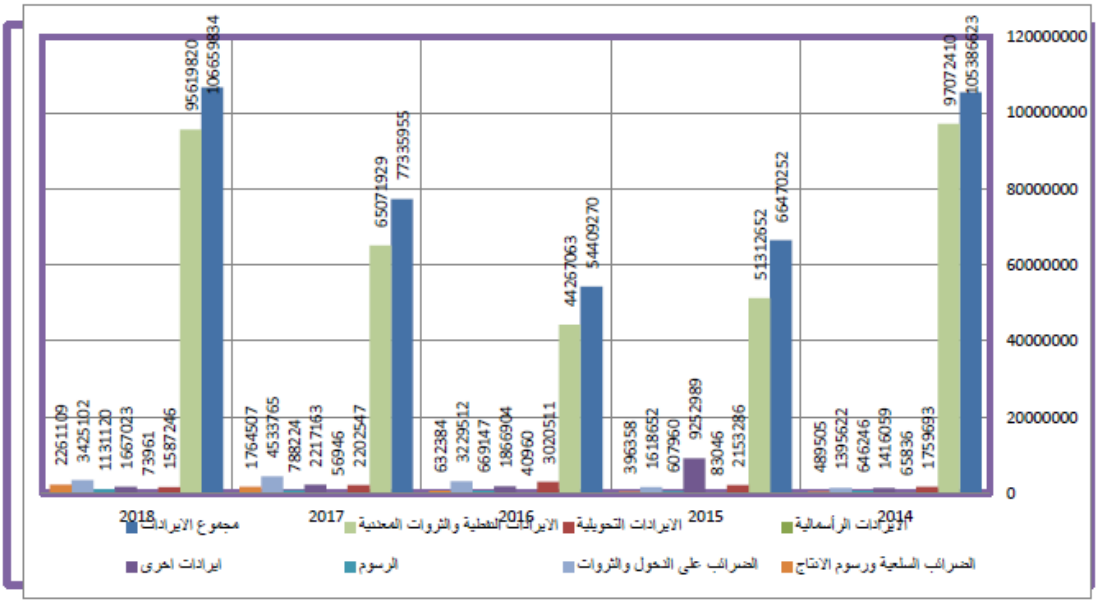


نلاحظ مدى ضآلة باقي الايرادات المكونة لهيكل الايرادات العامة مقارنة مع الايرادات النفطية، وقد حاولت الدولة ان تزيد من هذه الايرادات كبديل للإيراد النفطي، لذلك بدأت بخطوات جدية لتفعيل الإيرادات الضريبية وزيادتها واستحداث ضرائب أخرى جديدة للتمويل، وبالرغم من ارتفاع اسهام الضرائب في توفير الموارد المالية لرفد الموازنة الا انها تبقى ضئيلة كونها لم تتجاوز نحو ١.٨% من الإيرادات العامة للدولة لعام٢٠١٤، ثم وصلت الى نحو ٣% لعام ٢٠١٥ الا انها تبقى لا تمثل شيء بالمقارنة مع الايرادات المتأتية من النفط في تمويل الموازنة العامة والتي بلغت نحو ٩٢%و ٧٧% للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥على التوالي .

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

وارتفع عجز المالية العامة ارتفاعاً حاداً ليصل إلى نحو ١٤.٣% من GDP في عام ٢٠١٥ بسبب هبوط أسعار النفط بالرغم من إجراءات التقشف المتبعة، إلى جانب الإنفاق العسكري المتزايد والحرب على الإرهاب، وزيادة عجز الحساب الجاري ليصل إلى نحو ٦.٤% منGDP، وتشير الإحصاءات إلى أن العجز بلغ نحو ٢٦ تريليون دينار عراقي، وجرى تمويله داخلياً وخارجياً، فالتمويل الداخلي للعجز يتمثل في تمويل مصرفي بلغ ١٦.٦ تريليون دينار، فضلاً إصدار سندات للاكتتاب للجمهور بقيمة ٥ تريليون دينار عراقي، في حين كان التمويل الخارجي في صورة قروض من المؤسسات المالية الدولية والدول الاوروبية( صندوق النقد الدولي ، ٢٠١٦، ص٧-٨).

وانحسرت مواطن الضعف في عام ٢٠١٨ إذ أدى تحسن الأوضاع الأمنية وتعافي أسعار النفط إلى تحقيق انتعاش ملحوظ، فسجلت المالية العامة والحساب الجاري فوائض كبيرة في ٢٠١٨ بلغت نحو ٨% من الـ GDP، مما سمح للحكومة بتسديد الدين المحلي وتكوين هوامش أمان في المالية العامة، غير أن إعادة الإعمار وتعافي الاقتصاد بعد الحرب سارا بمعدل بطيء، واقتصر ارتفاع إجمالي الناتج غير النفطي على ٠.٨% في عام ٢٠١٨ وانكمش GDP بنحو ٠.٦% خفض انتاج النفط إعمالاً لاتفاق أوبك. في حين تضمنت موازنة ٢٠١٩ درجة كبيرة من التيسير المالي والذي من شأنها تقوية مواطن الضعف التي تراجعت في عام ٢٠١٨، فأرتفع الإنفاق الجاري بنسبة ٢٧% على أساس سنوي بسبب ارتفاع فاتورة أجور القطاع العام (الانفاق الاستهلاكي)، بينما انخفضت الإيرادات الأخرى من دون النفط بسبب إلغاء بعض أنواع الضرائب.

وقد فرضت تحديات الصراع مع داعش وانخفاض أسعار النفط وارتفاع العجز الموازنة الى اللجوء الى الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل العجز، اذ بلغ اجمالي الدين نحو ٤٣.٠% منGDP في عام ٢٠١٤ ، وما يقارب ٦٩.٢% في عام ٢٠١٥ ونحو ٨٢.٧% في عام٢٠١٦، وبلغ ٧٢.١% في عام ٢٠١٧، وإجمالا بلغ متوسط إجمالي الدين/GDP خلال المدة (٢٠١٤-٢٠٢٠) نحو ٥٩% وهي نسبة مرتفعة وخطرة لا سيما في بلد مثل العراق(**المشهداني، ٢٠٢٠،ص١١-٢٠**)، وفي ضوء الاعتماد على النفط فإن ارتفاع مستويات الدين يشكل تهديداً لأوضاع المالية العامة. ويوضح الجدول الاتي الدين الداخلي والخارجي والالتزامات الأخرى على العراق.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

جدول(٢) الدين الداخلي والخارجي والالتزامات الاخرى على العراق للمدة(٢٠١٤-٢٠٢٠)

| السنوات | الدين الداخلي | الدين الخارجي | التزامات مالية اخرى | اجمالي الدين والالتزامات | اجمالي الدين العام / GDP (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٤ | ٨٥٠٨٦ | ١٩٨٧٣ | ٧٠٦٥ | ١١٢٠٢٤ | ٤٣.٠ |
| ٢٠١٥ | ٨١٣٩١ | ٣١٨٦٤ | ١٩٣٢٦ | ١٣٢٥٨٩ | ٦٩.٢ |
| ٢٠١٦ | ٧٩٧٤٤ | ٤٦٨٧٥ | ٣٤٤٦٠ | ١٦٢٤٤١ | ٨٢.٧ |
| ٢٠١٧ | ٧٩٣٢٢ | ٤٨٦٥٩ | ٣٤٩٧٧ | ١٦٢٩٨٥ | ٧٢.١ |
| ٢٠١٨ | ٧٨٣٨٤ | ٤٣٨١٠ | ٣٠٣٦٦ | ١٥٣٥٦٠ | ٦١.٢ |
| ٢٠١٩ | ٧٩٥٦٤ | ٤٤٧٦٠ | ٣٠٥٦٧ | ١٥٤٣٤٢ | ٦٢.٨ |
| ٢٠٢٠ | ٨٠٦٧٥ | ٤٥٦٧٨ | ٣١٩٨٧ | ١٥٥٦٧٨ | ٦٤.٦ |

المصدر: عبد الرحمن نجم المشهداني، اقتصاد العراق بين ازمة كورونا وانهيار اسعار النفط العالمية وتأثيراتها على بناء الموازنة الاتحادية ٢٠٢٠، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والستراتيجية، اسطنبول تركيا، ٢٠٢٠، ص١١.

وفي ظل الازمة المزدوجة، حاول البنك المركزي تلبية الطلبات على العملة الأجنبية لأغراض التصدير وغيرها، مما سببا استنزاف واضح وكبير للاحتياطيات خلال المدة ٢٠١٤-٢٠٢٠ نتيجة تراجع أسعار النفط الى جانب عدم الاستقرار الأمني والعسكري وتراجع الإيرادات المالية للدولة، اذ انخفضت الاحتياطيات من نحو ٦٦.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٤ لتصل الى ما يقارب ٤٨.٩ في عام ٢٠١٧ وبمعدل انخفاض بلغ ما يقارب٣٨%، ومن ثم ارتفعت لتصل الى تقريباً ٦٢ مليار دولار في عام ٢٠١٩، ويوضح الجدول الاتي تطور حجم الاحتياطيات خلال المدة ٢٠١٤-٢٠٢٠

جدول(٣) تطور حجم الاحتياطات للمدة(٢٠١٤-٢٠٢٠) مليار دولار

| السنوات | الاحتياطيات |
|---|---|
| ٢٠١٤ | ٦٦.٣ |
| ٢٠١٥ | ٥٣.٧ |
| ٢٠١٦ | ٤٤.٥ |

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

| | |
|---|---|
| ٢٠١٧ | ٤٨.٩ |
| ٢٠١٨ | ٥٢.٧ |
| ٢٠١٩ | ٦٢.٤ |
| ٢٠٢٠ | ٦٠.٥ |

**المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، للمدة ٢٠١٢-٢٠١٩**

**٤ – ارتفاع مؤشرات الهشاشة**

تكون الدول هشة عندما تفتقر هياكلها للإدارة والقدرة السياسية (او أحدهما) وتكون غير قادرة على توفير الوظائف الأساسية للحد من الفقر وتحقيق الأمن وحفظ حقوق الإنسان فيها. إذ تعاني من ضعف القدرات المؤسسية وحالة من عدم الاستقرار السياسي فهي تكون عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الأساسية وعدم قدرتها على حماية مواطنيها، وتعاني المؤسسات الخدمية فيها من ضعف تقديم الخدمات بشكل عام(htpp:fragilestatesindex.org).

ان مؤشر الدول الهشة يظهر من خلال التقرير السنوي الذي يصدر عن صندوق السلام (FFP) ومجلة فورين بوليسي (Foreign Policy) في الولايات المتحدة إذ صدر أول تقرير لمؤشرات الدول الهشة عام (٢٠٠٦)، ويضم الدول ذات السيادة فقط ويتضمن (١٢) مؤشر وبمقياس من صفر إلى عشرة لكل مؤشر فعندما يكون المؤشر صفر فهذا يعني انخفاض مستوى الهشاشة للدولة في المؤشر الفرعي، وعندما يكون المؤشر عشرة فهذا يعني زيادة مستوى الهشاشة في المؤشر الفرعي، وعند جمع نتائج المؤشرات الفرعية الـ (١٢) نحصل على مؤشر الهشاشة ، والذي يتروح بين (٠-١٢٠) فكلما اقترب المؤشر من المجموع (١٢٠) كلما دل ذلك على ارتفاع مؤشر الهشاشة والعكس صحيح.( james chen,economic growth rate,2020)

ويظهر الشكل (٢) مؤشرات الهشاشة الخاصة بالعراق إذ احتل المرتبة الرابعة في عام (٢٠٠٦) من بين الدول الأكثر هشاشة عالميا بمجموع نقاط (١٠٩) من أصل (١٢٠) نقطة، وبمرور الزمن نلاحظ تحسن نتائج هذا المؤشر حتى وصل في عام( ٢٠٢١) إلى المرتبة عشرين في مؤشر الدول الهشة وبمجموع نقاط (٩٦.٢) وبالرغم من هذ التحسن فلا زال العراق ضمن الدول ذات الإنذار العالي(www,investopedia.com) اذ انه يعاني من الكثير من المشاكل التي تجعله ضمن تصنيف

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الدول ذات الهشاشة المرتفعة وهذا ما يجعله عرضة للصدمات بمختلف أنواعها والتي تلقي بظلالها على الجانب الاقتصادي والجوانب السياسية والاجتماعية والأمنية.

**شكل (٢) مؤشر الهشاشة في العراق للمدة(٢٠٠٦-٢٠٢١)**

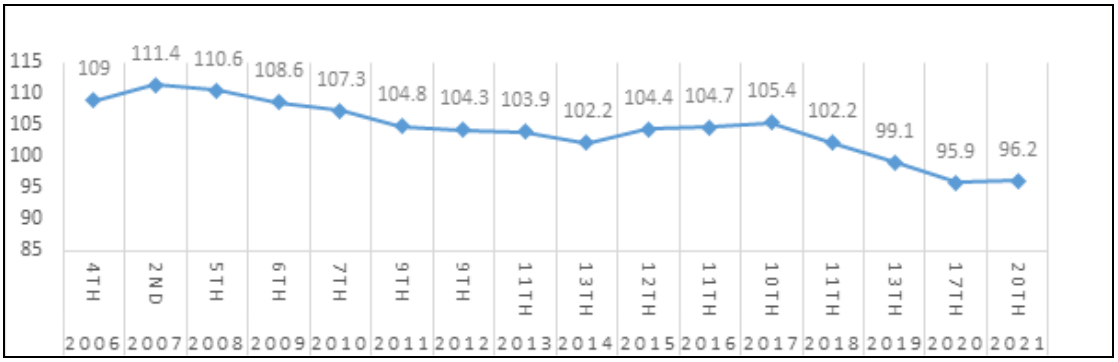


المصدر: من عمل الباحثيين بالاعتماد على بيانات موقع الدول الهشة، متاح على الرابط

https://ar.wikipedia.org/wiki

**٥- متلازمات الازمة والفقر والبطالة**

لقد ادى الصراع مع داعش وانخفاض أسعار النفط والذي اقترن بالقيود الاقتصادية الذي فرضه برنامج صندوق النقد الدولي ٢٠١٤-٢٠١٨ الى انعكاسات سلبية على المستوى المعاشي للمواطنين، وانعكست المكاسب التي تحققت في تخفيف الفقر خلال المدة ٢٠٠٧-٢٠١٢، إذ انخفض معدل الفقر في العراق الى نحو ١٩.٨% في عام ٢٠١٢ بالمقارنة مع ما يقارب ٢٣.٦% في عام٢٠٠٧، إلا أن هذا الانخفاض في معدلات الفقر قد تم جرى عكسه بحلول عام ٢٠١٤ لتبلغ معدلات البطالة نحو ٢٢.٥% وهو ما يقارب المستوى المسجل في العام ٢٠٠٧ ويشير ذلك الى ان الفقر يتناسب طردياً مع فقدان الامن والنزاع والعنف وكذلك تدهور اسعار النفط وهشاشة الأوضاع المالية في العراق، لقد تبين الاثر السلبي للازمة المزدوجة في العراق على جميع المناطق إلا ان شدتها اختلفت من منطقة الى أخرى، فقد كان التأثير اشد حدة في المناطق المتضررة من ارهاب داعش، اذ يقدر ان مستويات الفقر قد تضاعفت أربع مرات في تلك المناطق عما كانت عليه قبل الازمة، في حين زاد بالمركز بمقدار ٦% وكانت زيادة الفقر في الجنوب مقارب للمركز، وكان التدهور في مستويات الرفاه للفقراء في اغلب المناطق وفقاً لفجوة الفقر وحدته كبيراً، والحال نفسه ينطبق على معدلات البطالة فقد عرفت هذه المحافظات الجنوبية وبغداد أعلى معدلات بطالة، ونجد ميسان الأعلى بطالة عام ٢٠١٦ نحو ١٧%، وفي ذي قار والمثنى تقترب النسبة من١٥%، وفي البصرة تتجاوز نسبة البطالة

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

١٢% وتقترب من هذا الرقم الأخير في القادسية، أما بغداد فان فيها حوالي نصف عدد الفقراء، وتبلغ نسبة البطالة فيها ٩.٨% وقد تحملت خلال السنوات الماضية اغلب أعباء الإرهاب (حسن لطيف،http://iraqieconomists.net/ar).

في ضوء ما تقدم، واجه الاقتصاد العراقي ضغوطات قوية جراء الصدمة المزدوجة وتفاقم عبء الدين العام للبلد، واصيبت المالية العامة بهشاشة قوية، وواجهت السياسة النقدية تحديات كبيرة للحفاظ على استقرار الأسعار، مما تسبب في استنزاف كبير للاحتياطيات والأصول، وتراجعت المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الاعوام ٢٠١٥–٢٠١٧، وما ان بدأ عام ٢٠٢٠ حتى عاد ليقع الاقتصاد العراقي في خضم ازمة جديدة قوية، كانت لها انعكاسات سلبية.

**المبحث الثاني :تداعيات الازمات الاقتصادية على الاقتصاد العراقي في ظل ازمة ثلاثية متعددة الابعاد**

ما لبث الاقتصاد العراقي ان بدأ بالتعافي التدريجي والنسبي والبسيط من ازمة وصدمة مزدوجة خانقة خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٨) وما ان عاودت أسعار النفط الارتفاع التدريجي لتستقر فوق حاجز الـ ٦٠ دولار في عام ٢٠١٩ وبداية عام ٢٠٢٠ الا ان هذا التعافي النسبي اصطدم بأزمة اشد قوة، فما ان بدأ الربع الأول من عام ٢٠٢٠ يشارف على الانتهاء عاد ليجد الاقتصاد العراقي نفسه امام ازمة وصدمة مركبة هذه المرة ثلاثية الابعاد صحية واقتصادية وسياسية، تمثلت الأولى في استقالة حكومة عادل عبد المهدي دون إقرار الموازنة العامة للبلد والدخول في دوامة عدم وجود حكومة وعدم وجود موازنة عامة، ومازالت الموازنة العراقية بين مطرقة الحكومة وسندان البرلمان، فضلا عن استمرار الأزمة السياسية-الاجتماعية بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر وعدم وجود فرص عمل. في حين تمثلت الازمة الصحية بانتقال فايروس كورنا الى العراق واصابة ٢٧٣٥٢ شخص (لغاية ١٩/٦/٢٠٢٠ مناطق متفرقة من البلد، ووجود حالات وفات جراء الإصابة بالفايروس، مما ولد حالة من الذعر والهلع بين الناس، في ظل عدم توفر بنية تحتية صحية وبيئة مناسبة للسيطرة على المرض والحد من تداعياته، وضعف القدرات الحكومية وقلة الموارد.

وستكون هذا الازمة الصحية تحدياً جسيماً وله آثار مدمرة على الاقتصاد العراقي كونه دوله هشة ومتأثرة بالصراعات والنزاعات، مما يسبب حدوث اضطرابات مجتمعية واقتصادية تكون عواقبها وخيمة وطويلة الأمد، وسيدخل الاقتصاد العراقي الراكد في ركود أعمق وستتحمل الدولة العراقية والشعب تبعات وانعكاسات تفشي فيروس كورنا .اذ اتخذت خلية الازمة المشكلة لمواجه تحديات انتشار الجائحة جملة من الإجراءات لعل أبرزها فرض حظر للتجوال شمل اغلب محافظات البلد وتوقفت رحلات الطيران، وأغلقت المحال والمتاجر

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

والأسواق، وتوقفت الاعمال، وكانت الطبقات الهشة من ذوي الدخول المحدودة والأجور اليومية هي الأكثر تضرراً من ذلك.

اما الصدمة الاقتصادية، تمثلت في انزلاق النفط الى مستويات قياسية بسبب الوباء وانتقاله الى اغلب دول العالم، وتراجع الطلب العالمي، اضافة الى الخلاف الذي نشأ بين روسيا من جهة والسعودية من جهة اخرى، لتشهد أسواق النفط سقوطاً للأسعار بما يزيد عن ٥٠% ليتراوح ما بين ٣٣-٢٦ دولار بين منتصف الشهر الثالث والرابع، ويوضح الجدول الاتي مقارنة لأسعار النفط خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ و ٢٠١٩و٢٠٢٠.

ان انخفاض أسعار النفط ادى الى ارباك أوضاع المالية العامة في البلد والذي تعد محرك النشاط الاقتصادي، وأصبح تمويل الانفاق العام في البلد يواجه تحديات وصعوبات كبيرة، وسيؤدي تشديد أوضاع المالية العامة الى الكشف عن مواطن ضعف كبيرة في المالية العامة، وسيؤدي ذلك الى اتساع عجز المالية، وتدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي.

١- انعكاسات الازمة على أوضاع الاقتصاد الكلي تواجه بيئة الاقتصاد العراقي تحديات جسيمة من أجل النهوض وتحقيق الاستقرار وإعادة البناء، وقد أدت الازمات المتكررة الى ظهور تداعيات سلبية كبيرة، وعلى صعيد ازمة كورونا لم تملك المالية العامة الحيز الكافي لمواجهة انتشار الفيروس، وتعرضت السياسة النقدية الى تحديات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف والتي تعرضت الى تقلبات تجاوزت النسب المعيارية الى مستويات لم تصل لها منذ مدة طويلة وذلك بسبب اضطراب اسواق النفط العالمية، والتي ادت الى خسارة الاقتصاد العراقي إيرادات مالية كبيرة وضخمة جداً، وتشير الإحصاءات الى ان انخفاض دولار واحد من سعر برميل النفط يفقد العراق سنوياً ما بين ١.٤ -١ مليار دولار، الامر الذي فاقم من اوضاع وافاق الاقتصاد العراقي.

٢- الإجراءات المتخذة لمواجه الازمة الثلاثية: تأثر الاقتصاد العراقي بشكل حاد من تداعيات هذه الصدمة فلا موازنة مالية تدير الوضع الاقتصادي للبلد، ولا موارد مالية متوفرة لمواجهة تفشي وباء كورنا ولا تخصيصات مالية لقطاع الصحة المتهالك لمواجهة الجائحة، ولا سياسة مالية قادرة على دعم الاقتصاد في ظل تراجع حاد وقوي لأسعار النفط (لمورد الوحيد تقريباً لتمويل الاقتصاد)، ولا توجد خطة للإنقاذ المالي في ظل الحاجة المتزايدة للإنفاق الاجتماعي والحاجة الى دعم المتضررين بفعل إجراءات الحضر وتعطيل الاعمال .

حاول البنك المركزي مواجه الصدمة والتقليل من حدتها بدعم جهود وزارة الصحة لمكافحة جائحة١٩- COVID، إذ أنشأ صندوقاً لجمع التبرعات من المؤسسات المالية بتبرعات مبدئية بقيمة ٢٠ مليون دولار

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

من البنك المركزي العراقي نفسه و ٥ ملايين دولار من البنك التجاري العراقي TBI، كما أعلن عن تجميد الفائدة والمدفوعات الرئيسة من الشركات الصغيرة والمتوسطة بمبادرة الإقراض الموجه مبادرة " تريليون دينار عراقي" وشجع البنوك على تمديد آجال استحقاق جميع القروض حسبما تراه مناسبا، كما شجع على استخدام المدفوعات الإلكترونية لاحتواء انتقال الفيروس، وكلف البائعين بإلغاء العمولات على هذه المدفوعات للأشهر الستة المقبلة (( **International monetary fund** . (**https://www.imf.org**

وفي ظل الافتراضات السابقة فإن الناتج المحلي واجه السيناريوهات الاتية: السيناريو الاول: سعر النفط عند ٢٥ دولار إذا ما انخفضت نسبة مساهمة الانشطة غير النفطية بنسبة ١٠% بسبب صدمة كورونا، فان الناتج سينخفض بنحو ٣٥% ليصل الى ما يقارب ١٦٨ ترليون دينار وازاء ذلك، وفي ضوء عدم إقرار الموازنة العامة لغاية منتصف الشهر السادس من عام ٢٠٢٠ وحتى يمكن التعرف على انعكاسات ازمة جائحة كورونا على أوضاع الاقتصاد، فإننا امام سيناريوهات عكست أوضاعه خلال الازمة.

أ-الناتج المحلي الإجمالي في خضم الصدمة

يشكل المورد النفطي أكثر من ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن تراجع أسعار النفط سيؤدي إلى انخفاضات حادة فيه، وفي ظل استمرار صدمة كورونا وعدم معرفة متى ستنتهي وفي ظل عدم استقرار الوضع الاقتصادي. ومن المتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في أسواق النفط، وسنحاول وضع السيناريوهات في إطار الفرضيات: يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام ٢٠١٩ نحو ٢٦٠ تريليون دينار عراقي، بحسب الأرباع الثلاثة المتوفرة في نشرات البنك المركزي العراقي. البنك المركزي العراقي.

إن مستويات تصدير النفط في علم ٢٠٢٠ مماثلة لعام ٢٠١٩ في الربعين الاول والثاني، الربعين الثالث والرابع فإن مستويات التصدير ستكون ٢.٨٨ بحسب اتفاق اوبك+ الجديد إن الانشطة الاقتصادية المكونة لل GDP غير النفطية ستنخفض بنسبة ١٠% أو أو٢٠. سعر الصرف ١١٨٢ كما في موازنة ٢٠١٩ عدم وجود سياسات جديدة بديلة لمعالجة الوضع الراهن. العمل بذات السياسات السابقة. وفي ظل الافتراضات السابقة

فإن الناتج المحلي يمكن ان يواجه الاحتمالات الاتية:

السيناريو الاول: سعر النفط عند ٢٥ دولار إذا ما انخفضت نسبة مساهمة الانشطة غير النفطية بنسبة ١٠% بسبب صدمة كورونا، فان الناتج سينخفض بنحو ٣٥% ليصل الى ما يقارب ١٦٨ ترليون دينار اما

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

إذا انخفضت نسبة مساهمة هذه الانشطة بنسبة ٢٠% بسبب الجائحة، فان GDP سيكون بنحو ١٥٣.٧ ترليون دينار، مسجلاً نسبة انخفاض قدره ٤٠% وفقاً لهذه المعطيات

●السيناريو الثاني: اسعار النفط عند ٣٥ دولار إذا انخفضت مساهمة الانشطة غير النفطية بـ ١٠% كنتيجة للصدمة الثلاثية، فان الناتج المحلي وفقاً لهذه المعطيات سينخفض بنحو ٢٩.٨% ليبلغ ما يقارب ١٨٢.٦ ترليون دينار. وإذا افترضنا ان هذه الانشطة قد انخفضت بنسبة ٢٠%، سينخفض الناتج بنسبة قدرها ٣٥% وسيصل تقريباً الى ١٦٨ ترليون دينار.

السيناريو الثالث: سعر النفط ٤٠ دولار إذا افترضنا ان الانشطة غير النفطية المكونة لل GDP ستنخفض بنسبة قدرها ١٠%، فان الناتج سينخفض بما مقداره ٢٧%، وستبلغ قيمة الناتج وفقاً لهذه المعطيات ١٩٠ ترليون دينار تقريباً.

اما إذا افترضنا انخفاض نسبة مساهمة هذه الانشطة في GDP بنسبة مقدارها ٢٠%, فان الناتج سينخفض تبعاً لذلك بنسبة قدرها ٣٢.٧%، وبناءاً على هذه المعطيات فان الناتج سيكون مقداره ١٧٥ ترليون دينار تقريباً الموازنة العامة: العجز والايراد في سياق صدمة ثلاثية.

وفي سياق تدهور أسعار النفط واستمرار تداعيات فيروس كورنا الى جانب تراخي الطلب العالمي، وبافتراض ان انخفاض سعر النفط بمقدار دولار واحد يكلف خسارة مقدراها مليار دولار سنوياً وسنعتمد افتراضات اسعار الصرف ١١٨٢، ومعدل تصدير ٣ م/ب بالمتوسط لطول العام، وعدم زيادة موظفي الدولة، وبقاء الانفاق العام على حاله لعام كما في موازنة٢٠١٩ , الى جانب اعتماد سعر ٥٦ دولار لبرميل النفط في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠، وعجز مخطط بلغ ٥٠ ترليون دينار.

● السيناريو الأول: في حال احتساب سعر النفط ٢٥ دولار فهذا يعني خسارة نحو ٣١ مليار دولار (تقريباً ٣٥ ترليون دينار) مضافاً اليها ٥٠ ترليون ليكون مجموع العجز ٨٥ ترليون دينار وهو رقم كبير لا يمكن تحمله والاستمرار سياقه.

السيناريو الثاني: في حال احتساب سعر النفط ٣٥ دولار فهذا يعني خسارة مقدارها ٢١ مليار دولار (تقريباً ٢٥ ترليون دينار) مضافاً اليها ٥٠ ترليون ليكون مجموع العجز نحو ٧٥ ترليون.

السيناريو الثالث: بافتراض سعر النفط ٤٠ دولار، فهذا يعني خسارة مقدارها ١٦ مليار دولار (أي نحو ١٩ دينار) ليصبح مجموع العجز نحو ٦٩ ترليون دينار.

وستظل الموازنة العامة الاتحادية بحاجة الى تعديلات واصلاحات في مختلف بنودها الانفاقية والايرادية إزاء ضغط هذه التحديات، فضلاً عن الضغوطات الكبيرة للإنفاق الحكومي وسيكون ديدن موازنة ٢٠٢٠ هو

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

التقشف، وقد تلجأ الدولة الى استقطاعات من رواتب الموظفين، مما سيسبب آثاراً مجتمعية غير مرغوب بها فضلاً عن تراجع المستوى المعاشي لهذه الفئة الكبيرة في المجتمع.

ج- سيناريو البطالة والفقر: تتسبب الازمات والصدمات الاقتصادية وما يرافقها من تداعيات بنتائج سلبية على المجتمعات، ولعل أكثر الفئات المعرضة للخطر هي الفئات الهشة والفقيرة والقريبة من خط الفقر والعاملين في القطاع غير الرسمي، وما الاحتجاجات والمظاهرات الذي شهدها العراق منذ تشرين الثاني الا شاهداً على ارتفاع مستويات البطالة والفقر وعدم المساواة. وقد تأثرت القوى العاملة والفقراء والمجموعات الهشة من تفشي فيروس كورونا في سياق التدابير والإجراءات الاحترازية التي أعلنتها الحكومة بفرض حظر كامل للتجوال وغلق المحال التجارية والأسواق والأماكن الترفيهية والمطاعم والفنادق وتوقف الاعمال الحرة والمهن المؤقتة، وبالفعل فقد أدت الازمة الى تسريح الكثير من العمال المؤقتين في قطاعات الفنادق والمطاعم ومراكز التسوق والمولات والأماكن الترفيهية، الى جانب فقدان العاملين المؤقتين في القطاع العام والأجراء اليوميين لوظائفهم بسبب تعطيل الدوام الرسمي.

وفي سياق تراجع أسعار النفط وهشاشة الأوضاع المالية ومحدودية الموارد المالية لإعانة العاطلين، وعدم وجود شبكات امان وضمان تمنع الافراد من الوقوع في فخ الفقر، وفي ظل عدم توفر بيانات دقيقة عن اعداد العاطلين والمسرحين عن العمل، فقد كشفت الازمة عن ارتفاع معدلات البطالة (في بلد يعاني من ارتفاع نسب البطالة الى مستويات عالية) وسوف تتزايد اعداد الفقراء الى مستويات لا يمكن تحملها، وستدفع الازمة الافراد والاسر الذين هم على خط الفقر الى الوقوع في براثن الفقر إجمالاً، سيكون لهذه الازمة وتفاقمهما انعكاسات مؤلمة على الفرد وعلى الاسرة وعلى المجتمع ككل، في ظل بيئة هشة تعاني من عدم الاستقرار السياسي المتمثل بعدم وجود حكومة قادر على حماية الافراد والاسر في ظل الازمة، الى جانب تراجع أسعار النفط وانحسار موارد البلد المالية، وسيكون من الصعب تحمل آثارها وتقديرها.

**المبحث الثالث: الاقتصاد العراقي في ظل تواتر الازمات: الحلول التي طرحت**

عاش الاقتصاد العراقي مرحلة خطيرة جداً بسبب انزلاق أسعار النفط الى مستويات لا يمكن الاستمرار معها دون التوجه الى القروض او إجراءات أخرى في سياق الحاجة المتزايدة للتمويل لتوفير المستلزمات الطبية لمواجهة فيروس كورونا او لإعادة اعمار ما دمره الإرهاب.

ان المعاناة التي مر بها اقتصاد العراق وآثارها السلبية على جميع الأصعدة سببها بشكل رئيس عدم قدرة مؤسسات الدولة على وضع خطط لهكذا أزمات والتخفيف من حدتها مما أدى الى تفاقم الأزمة، الى جانب الإنفاق غير المنضبط الذي رافق الفساد المالي والإداري للعقد الذي سبق عام ٢٠١٤، وعليه فإن الحكومة

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

واجهت تحدي لوضع مزيج من الحلول قصيرة الاجل للتعامل مع آثار الازمة وتذبذب اسعار النفط وايراداته، وإصلاحات جذرية في الامد الطويل من اجل الاستعداد لوضع الاقتصاد العراقي على درب التطور والنمو والازدهار. وكان الاقتصاد العراقي بلا حيلة امام التدهور المستمر لأسعار النفط ، كما ان التأقلم مع هذا الانخفاض تطلب سياسات وإجراءات مالية ونقدية لتكريس مبدأ عدم الارتكاز على النفط كمصدر وحيد للموازنة والتوجه نحو التنويع الاقتصادي والذي كان حلاً جوهرياً لا مفر منه للتخلص من محنة النفط. ان حدوث الازمات بشكل مستمر وانخفاض أسعار النفط وعدم استقرارها يمثلان دعوة وفرصة للاستفادة من تجاربها لبناء اقتصاد عراقي متنوع يقوم على قاعدة واسعة من القطاعات.

ثانيا: تداعيات الصدمات الاقتصادية في العرق بسبب طبيعة الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط كمصدر أساسي للتمويل والاختلالات الهيكلية التي عاني منها العراق فقد كان للصدمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي تأثيرات واضحة على عدد من المتغيرات الاقتصادية والتي سيتم توضيحها من خلال الاتي:

١- تداعيات الصدمة المزدوجة لعام ٢٠١٤ على الاقتصاد العراقي تأثرت عدد من المتغيرات الاقتصادية نتيجة الصدمة الاقتصادية المزدوجة لعام ٢٠١٤ ويمكن بيان تلك التأثيرات من خلال الآتي : (البنك ال مركزي العراقي ،التقرير السنويللمدة٢٠١٤-٢٠٢٠)

أ- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي: يعد النفط المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، وبفعل الصدمة المزدوجة لعام ٢٠١٤، اذ يظهر الشكل(٣) انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (٢٧٣.٥٩) ترليون دينار إلى (١٩٦.٩٢) ترليون دينار خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) وبنسبة انخفاض قدرها(٢٨%).

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

شكل (٣) الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي بالاسعار الجارية للمدة(٢٠١٣-٢٠١٦) (ترليون دينار)

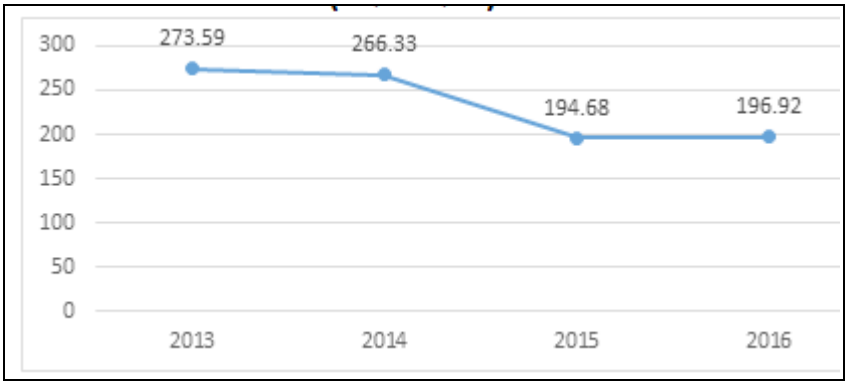


المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد بيانات البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

كما ان ذلك انعكس بشكل سلبي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكما في الشكل (٤) فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (٧.٨) مليون دينار إلى (٥.٤) مليون دينار خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) وبنسبة انخفاض قدرها ( ٣٠٪).

شكل(٤) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠١٦) (مليون دينار)

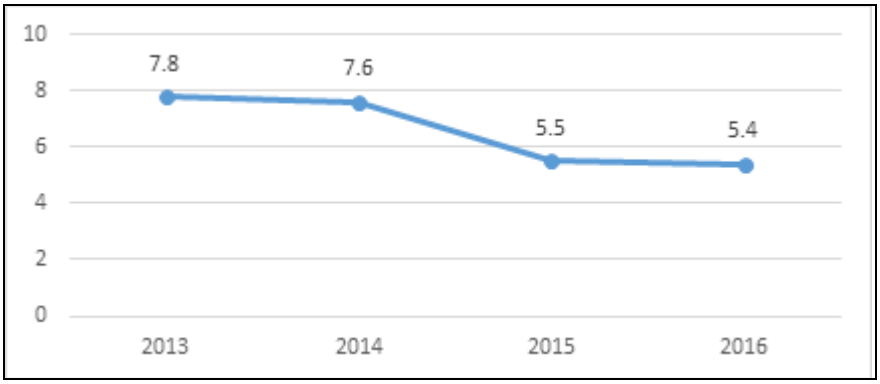


المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد بيانات البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

ب- انخفاض مستوى الصادرات الكلية: شكلت الصادرات النفطية نسبة (٩٩٪) من مجموع الصادرات الكلية خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩). ويظهر الشكل (٦) ان الصدمة الاقتصادية الناتجة عن تغير

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

أسعار النفط أدت إلى انخفاض مستوى الصادرات الكلية من (٩٠.٦) مليار دولار إلى (٤١,٣) مليار دولار خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) وبنسبة انخفاض قدرها (٥٤.٤%

شكل(٥) حجم الصادرات الكلية في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠١٦) ( مليار دولار)

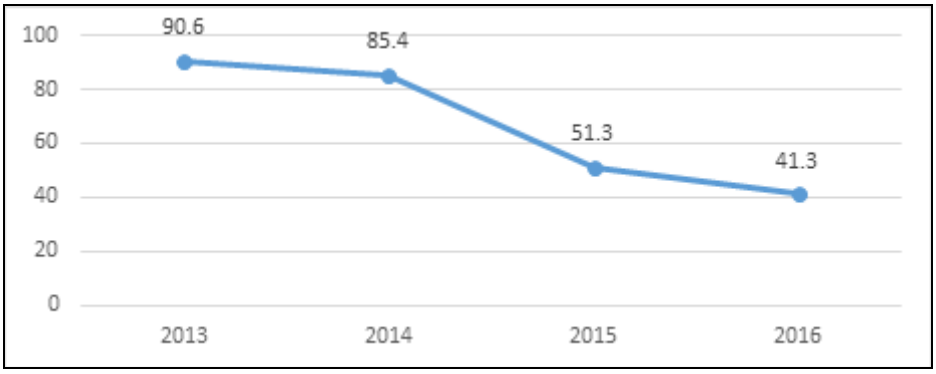


المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي , البيانات الخاصة بميزان المدفوعات العراقي للسنوات (٢٠١٣ , ٢٠١٤ , ٢٠١٥ , ٢٠١٦ ).

ج- الميزانية العامة للدولة:

ان الصدمة المزدوجة لعام ٢٠١٤ كان لها تأثيرات واضحة على الميزانية العامة للدولة، اذ يظهر الشكل (٧) تأثيراتها على الميزانية العامة والتي يمكن بيانها من خلال الآتي:

* الإيرادات العامة: يظهر الشكل (٦) ان الصدمة الاقتصادية سببت انخفاضاً في الإيرادات العامة الفعلية بشكل كبير وواضح، فقد انخفضت الإيرادات العامة من(١١٣.٨) ترليون دينار عام ٢٠١٣ إلى (١٠٥.٤) ترليون دينار عام ٢٠١٤ وإلى (٦٦,٥) عام ٢٠١٥ وإلى (٥٤.٤) ترليون دينار عام٢٠١٦ وبنسبة انخفاض* قدرها (٥٢.٢٪) خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦).

شكل (٦) حجم الايرادات والنفقات العامة في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠١٦) (ترليون دينار)

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

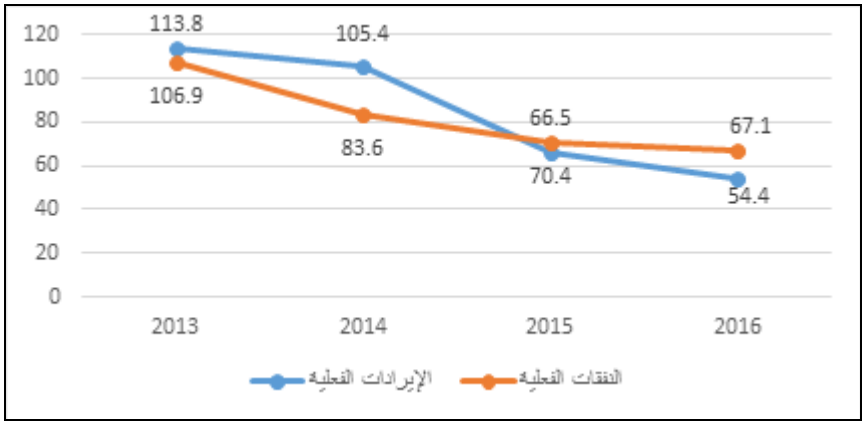


المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

د- النفقات العامة:

ان انخفاض الإيرادات العامة انعكس بشكل واضح على النفقات العامة، إذ يظهر الشكل (٦) ان النفقات العامة انخفضت من (١٠٦.٩) ترليون دينار إلى (٦٧.١) ترليون دينار خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) وبنسبة انخفاض قدرها (٣٧.٢٪).

هـ - الدين العام:

يظهر الجدول (٤) كيفية زيادة الدين العام (الداخلي، الخارجي) بعد الصدمة اذ بلغ الدين العام (٢٢.١) ترليون دينار في عام ٢٠١٣ وارتفع بعد ذلك بشكل كبير حتى وصل إلى (٦١.٢) ترليون دينار عام ٢٠١٦ وبنسبة ارتفاع (١٧٦.٩٪) خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦).

جدول (٤)الدين العام الخارجي و الداخلي في العراق خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦)

(تريلون دينار)

| السنة | الدين العام | الدين الخارجي | الدين الداخلي |
|---|---|---|---|
| **٢٠١٣** | ٢٢.١ | ١٧.٩ | ٤.٣ |
| **٢٠١٤** | ٢٧.٠ | ١٧.٥ | ٩.٥ |
| **٢٠١٥** | ٤٧.٦ | ١٥.٥ | ٣٢.١ |
| **٢٠١٦** | ٦١.٢ | ١٣.٨ | ٤٧.٤ |

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وادارة الدين.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

٢- تداعيات صدمة كورونا ١٩ على الاقتصاد العراقي:

تأثرت عدد من المتغيرات الاقتصادية نتيجة صدمة كورونا ١٩، ويمكن بيان تلك التأثيرات من خلال الآتي:

1. انخفاض الناتج المحلي الإجمالي: يظهر الشكل (٧) ان صدمة كورونا ١٩ قد أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (٢٦٨.٩) ترليون دينار إلى (١٩٨.٨) ترليون دينار خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٠) وبنسبة انخفاض قدرها (٢٦.١٪).

شكل (٧) الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي بالاسعار الجارية للمدة(٢٠١٨-٢٠٢٠)(ترليون دينار)

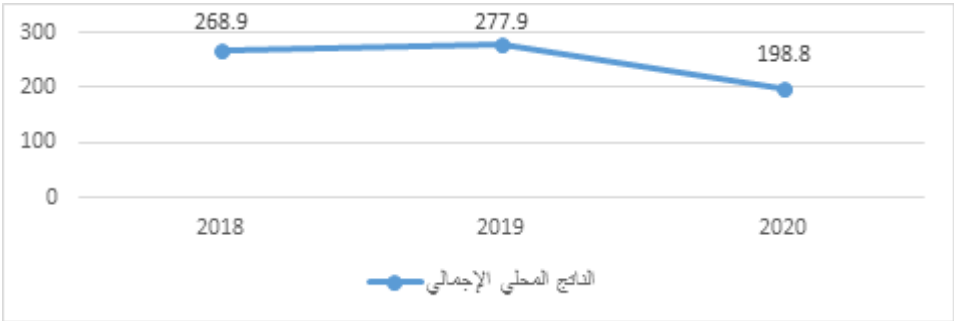


المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد بيانات البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

كما ان ذلك انعكس بشكل سلبي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكما في الشكل (٨) فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (٧.١) مليون دينار إلى (٥) مليون دينار خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٠) وبنسبة انخفاض قدرها (٢٩.٦٪).

شكل (٨) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠١٨-٢٠٢٠)
(مليون دينار)

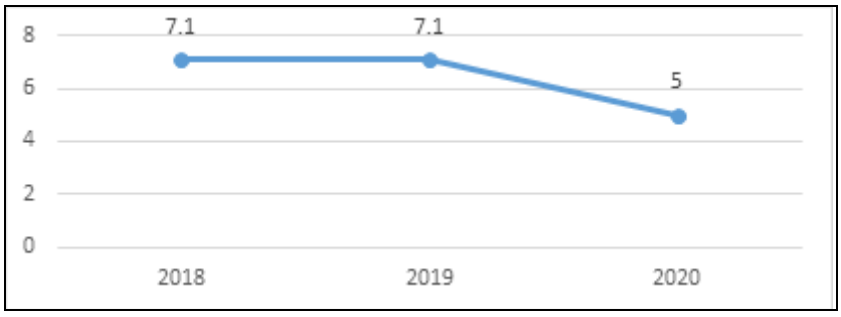

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد بيانات البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي

الصادرات الكلية: شكلت الصادرات النفطية النسبة الأكبر من مجموع الصادرات الكلية، وكما أشرنا سابقاً ويظهر الشكل (٩) ان الصدمة الاقتصادية الناتجة عن تغير أسعار النفط أدت إلى انخفاض مستوى الصادرات الكلية من (٨٥.٤) مليار دولار إلى (٤٦.٨) مليار دولار خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٠) وبنسبة انخفاض قدرها (٤٥.٢٪).

شكل(٩) حجم الصادرات الكلية في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٠) (مليار دينار)

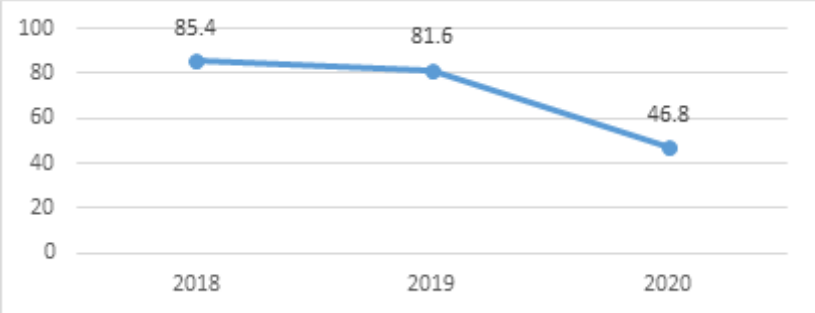


المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراق، البيانات الخاصة بميزان المدفوعات العراقي للسنوات (٢٠١٨-٢٠٢٠)

الميزانية العامة للدولة: إن صدمة كورونا ١٩ كان لها تأثيرات واضحة على الميزانية العامة إذ يظهر الشكل (١٠) انعكاسات صدمة كورونا ١٩ على الإيرادات العامة والنفقات العامة والتي يمكن بيانها من خلال الآتي:

الإيرادات العامة: تُعد الإيرادات النفطية المساهم الأكبر في إجمالي الإيرادات العامة، وكما أشرنا سابقاً، ويظهر الشكل (١٠) ان الصدمة الاقتصادية سببت انخفاض الإيرادات العامة الفعلية بشكل كبير وواضح فقد انخفضت الإيرادات العامة من (١٠٦.٦) ترليون دينار إلى (٦٣.٢) ترليون دينار خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٠)، وبنسبة انخفاض قدرها (٤٠.٧٪).

النفقات العامة: امتدت تأثيرات الصدمة بشكل واضح إلى النفقات العامة إذ يظهر الشكل (١٠) ان النفقات العامة انخفضت من (١١١.٧) ترليون دينار إلى (٧٦.١) ترليون دينار خلال العامين (٢٠١٩-٢٠٢٠) بسبب انخفاض الإيرادات العامة والتي انخفضت نتيجة انخفاض أسعار النفط وبنسبة انخفاض قدرها(٣١.٨٪).

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

شكل(١٠) الايرادات والنفقات العامة في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٠) ( ترليون دينار)

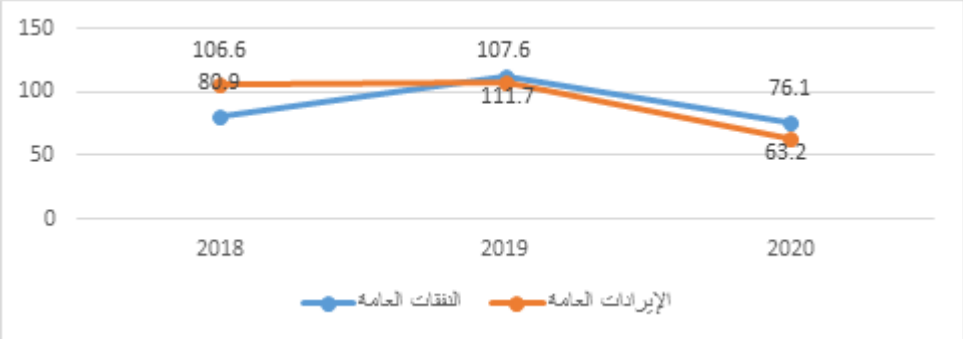


المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد بيانات البنك المركزي العراقي.

الدين العام: يظهر الجدول(٥) كيفية ارتفاع الدين العام خلال المدة (٢٠١٩-٢٠٢٠/٩/٣٠) اذ بلغ الدين العام لغاية (٨٧.٣) ترليون دينار، وهنالك ارتفاع واضح في حجم الداخلي العام الداخلي اذ ارتفع من (٣٨.٣) ترليون دينار عام ٢٠١٩ إلى (٦٧.٢) ترليون دينار لغاية الشهر التاسع من عام ٢٠٢١.

جدول(٥) الدين العام والدين الخارجي والدين الداخلي في العراق للمدة (٢٠١٩/١/١ - ٢٠٢١ /٩/٣٠)

(ترليون دينار)

| السنة | الدين العام | الدين الداخلي | الدين الخارجي |
|---|---|---|---|
| **٢٠١٩** | ٦٣.٧ | ٣٨.٣ | ٢٥.٤ |
| **٢٠٢٠** | ٨٩.٧ | ٦٤.٣ | ٢٥.٤ |
| **٢٠٢١/٩/٣٠** | ٨٧.٣ | ٦٧.٢ | ٢٥.١ |

المصدر: عامود (٢) البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، عامود (٣) ابتسام عبد اللطيف، مقدار الدين العام وتقدير نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام ٢٠٢٠ في ظل ظروف تداعيات أزمة كورونا والحاجة لتمويل العجز المالي، دائرة البحوث مجلس النواب، العراق، تموز ٢٠٢٠.ص١.

ويعود سبب ذلك الى تداعيات صدمة كورونا وانخفاض مستوى الإيرادات العامة مما زاد حاجة الحكومة الى الاقتراض بهدف تغطية العجز الحاصل نتيجة ذلك. أما بالنسبة إلى الدين العام الخارجي فبلغ (٢٥.٤) ترليون دينار عام ٢٠١٩، وقد قامت الحكومة بتسديد جزء منه خلال عام ٢٠٢١ حتى انخفض الى (٢٠.١) ترليون دينار بعد تحقيقها وفورات مالية نتيجة تحسن مستوى أسعار النفط وقرار البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

**الاستنتاجات والتوصيات**

**الاستنتاجات**

١- تحققت صحة الفرضية المتضمنة ان طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي تجعل منه اقتصاد معرض بشكل كبير للتأثر بالتغيرات المفاجئة التي تحدث في الاقتصاد العالمي وبالأخص التغيرات التي تصيب القطاع النفطي.

٢- تعد الاختلالات الهيكلية في الهيكل الإنتاجي المصدر الرئيسي للاختلال في ميزان المدفوعات ومن ثم الاختلال في هيكل الموازنة، وبالتالي تتأثر باقي المتغيرات الاقتصادية بشكل سلبي نتيجة لذلك.

٣- ان ارتفاع مؤشرات الهشاشة في العراق تمثل العقبة الرئيسية التي تقف في طريق المؤسسات الحكومية للوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين وتجعل منه بيئة غير مستقرة، ويصبح الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية.

٤- لم يستطع الاقتصاد العراقي الاستفادة من الفوائض المالية بعد عام ٢٠٠٣ والتي تكونت نتيجة ارتفاع اسعار النفط، كما انه لم يتمكن من تأسيس بنى تحتية مناسبة لتكوين صناعات متطورة او الاستثمار في قطاعات غير القطاع الاستخراجي لرفد الموازنة بإيرادات من غير الايراد النفطي.

٥- ان تواتر الازمات في الاقتصاد العراقي ما هو الا نتاج لاعتماده المطلق على الايراد النفطي، حتى أصبح الاقتصاد العراقي دالة لأسعار النفط وعرضة للصدمات المتأتية من تذبذب اسعار النفط في الاسواق العالمية، مما جعل باقي القطاعات متخلفة ولا تشكل الا نسب ضئيلة في الناتج المحلي الاجمالي وفي رفد الموازنة بالإيرادات.

٦- بينت الازمة الثلاثية التي يمر بها العراق الان مدى هشاشة النظام السياسي والصحي والاقتصادي على حدٍ سواء، فترابط هذه المتغيرات الثلاث مع وجود فلول الارهاب في الاراضي العراقية، ولد ضغوطاً على الاقتصاد العراقي ستؤدي الى انهياره قريباً مالم توضع حزمة عاجلة من الاصلاحات لتغيير واقعه على الأمد القصير والطويل لديمومة الاقتصاد وتنميته.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

**التوصيات**

١- ان معالجة أوضاع الهشاشة داخل الاقتصاد العراقي يعد شرطا أساسياً وضرورياً لمعالجة أي اختلال هيكلي فيه وان ذلك يتم عن طريق تنفيذ الشرط الضروري والكافي لهذه المعالجة والمتضمن تنويع قاعدة الاقتصاد العراقي وخلق اقتصاد يتحقق فيه التوازن ما بين القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

٢- لا بد أن يكون للنخب السياسية إيمان بالتغيير الاقتصادي وأن يعملوا من أجله وذلك لتدعيم أسس الاقتصاد والحد من التأثيرات السلبية للصدمات على الاقتصاد العراقي .

٣- محاربة الفساد المالي والإداري هو السبيل الصحيح لتحسين كفاءة الاستثمار وبما يؤدي الى تصحيح الاختلالات في هيكل الناتج.

٤- ضرورة الحوكمة الجادة لأنشطة الإنفاق الاستثماري الحكومي وبما يعزز إنتاجية النفقة الاستثمارية الحكومية.

٥- تراجع مؤشرات الاقتصاد العراقي الكلي بشكل كبير نتيجة الازمة التي تعرض لها العراق منتصف العام ٢٠١٤، كما خلفت هذه الازمة دماراً كبيراً في البنى التحتية وتوقف الاستثمارات بسبب الحرب على الارهاب، فضلا عما خلفته من خسائر بشرية في صفوف المدنيين والقوات الامنية، الى جانب الآثار النفسية التي اصابت الاطفال والنساء في المناطق محل الحرب.

٦- ضرورة العمل على وضع برامج ممكنة التطبيق على المدى القصير والمتوسط للنهوض بالاقتصاد معتمد في مراحله الأولى على المورد النفطي، ومن ثم التخلي التدريجي عنه بعد تنويع القاعدة الإنتاجية ليكون اقتصاد قادر على مواجه الصدمات وتجاوزها.

٧- تشجيع ودعم القطاع الخاص وبمختلف الأساليب والاليات (الشراكة بمختلف اشكالها والخصخصة بأنواعها) لما لها من تأثير فاعل وقوي في توفير إيرادات للدولة عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها، الى جانب كونه قطاع موفر لفرص العمل وداعم للتشغيل.

٨- العمل على معالجة المعوقات والاشكالات التي تقف بوجه تحقيق التنويع الاقتصادي وإصلاح النظام المالي وتوفير مناخ ملائم للاستثمار وممارسة الاعمال.

٩- التوجه نحو تنمية قطاعات السياحة (بخاصة السياحة الدينية) وصناعة البتروكيماويات والصناعات الأخرى التي تتوفر فيها ميزة نسبية والنهوض بها كقطاعات رائدة لتوفير مداخيل متنوعة من غير مدخولات النفط.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

## المصـــــادر

**اولاً: الكتب**

١- احمـــد حامـــد الهذال،الصـــدمة المركبـــة في موازنـــة ٢٠٢٠(نتـــائج وحلول)،مركز البيان للدراسات والتخطيط.٢٠٢٠

٢- ابتسـام عبـد اللطيف،مقـدار الـدين العـام وتقـدير نسـبته الى النـاتج المحلـي الاجمـالي في العـراق لعـام ٢٠٢٠ في ظـل ظـروف وتـداعيات ازمـة كـورونا والحاجـة الى تمويل العجز المالي، دائرة البحوث مجلس النواب،العراق،تموز،.٢٠٢٠

٣- ابـراهيم شـريف واخرون،الطفـرة النفطيـة الثالثـة وانعكاسـات الازمـة الماليـة العالمية، ط١،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٩،ص.١٣٧

٤- الامـم المتحـدة، مجلـس الامـن، تقريـر الامـين العـام عـن التهديـد الـذي يشـكله تنظـيم الدولـة الاسـلامية في العـراق والشـام(تنظـيم داعـش) علـى السـلام والامن الدوليين،.٢٠١٦

٥- البنك المركزي العراقي، النشرات الفصلية للمدة ٢٠١٨-.٢٠٢٠

٦- حـالوب كـاظم معلـه، الاقتصـاد الكلـي في ضـوء النظـريات الاقتصـادية المعاصرة،ط١،دار امل الجديدة،سورية،دمشق،.٢٠١٧

٧- جـيمس جوارتيني،ريجـارد اسـتروب، الاقتصـاد الكلـي الاختيـار بـين العـام والخـاص: ترجمـة عبـدالفتاح عبـدالرحمن واخـرون، الطبعـة الرابعـة، دار المريخ،الرياض،.١٩٩٩

٨- عبـدالرحمن نجـم المشـهداني، اقتصـاد العـراق بـين ازمـة كـورونا وانهيـار اسـعار الـنفط العالميـة وتأثيراتهـا علـى بنـاء الموازنـة الاتحاديـة ٢٠٢٠،مركـز صـنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، اسطنبول تركيا،٢٠٢٠

٩- منظمـة الاغذيـة والزراعـة للامـم المتحـدة، الاحـتراز مـن حـالات التبـاطؤ والانكمـاش الاقتصـادي :حالـة الامـن الغـذائي والتغذيـة في العـالم عـام ٢٠١٩،روما ،الملحق السابع ،٢٠١٩.

**ثانياً: شبكة الانترنت**

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

١٠-حسن لطيف الزبيدي، الاقتصاد السياسي لانتفاضة الشباب في العراق٢٠١٩( رؤية لإصلاح الادارة الاقتصادية)،متاح على الرابط :http /iraqieconomists.net /ar/

١١-علي ميرزا، قضايا اقتصادية في العراق: الهيكل الانتاجي ٢٠٠٣-٢٠٢٠، السياسات المتبعة والازمات الحالية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متاح على الموقع http: //iraqieconomists.net/ar

١٢-معلومات متاحة على الموقع TheWorldBank,2016,p5 .

١٣-مقال متاح على الموقع htpp:fragilestatesindex.org .

14. International monetary fund,htpps: //www.imf.org

١٥-مقال متاح على الموقع, htpp: // james chen,economic growth rate,2020).

١٦-مقال متاح على الموقع htpp:// www,investopedia.com.

١٧-متاح على الرابط ، موقع الدول الهشة , https://ar.wikipedia.org/wiki.